وكيل عام كندي سابق يدعو إلى إعادة تقييم أساليب صناعة الأمن

إحدى عواقب مكافحة الإرهاب في العالم العربي

محمد عبد الله الزعتري ٣ أيار ٢٠٢٣ ٥:١٠ م

وكيل عام كندي سابق يدعو إلى إعادة تقييم أساليب صناعة الأمن في العالم العربي

عمان – مراسلنا: دعا وكيل عام كندي سابق إلى إعادة تقييم أساليب صناعة الأمن في العالم العربي، معتبرا أن بعض الممارسات المعتمدة في مكافحة الإرهاب تسببت في آثار سلبية طويلة الأمد على المجتمعات المحلية والعلاقات بين الأجهزة الأمنية والمواطنين.

وقال الوكيل العام السابق إن كثيرا من الدول العربية واجهت خلال العقدين الماضيين تحديات كبيرة في مواجهة الجماعات المسلحة، غير أن بعض الإجراءات المتخذة في هذا السياق أدت إلى تضييق المجال العام وإضعاف الثقة بين المواطن والمؤسسات الأمنية في بعض الحالات.

وأضاف أن صناعة الأمن لا يجب أن تقتصر على الأجهزة العسكرية والأمنية فقط، وأن من الضروري إشراك القضاء والإعلام والمجتمع المدني في وضع السياسات المتعلقة بالأمن، بما يضمن وجود رقابة متوازنة ويحد من احتمالات الانتهاكات.

وبحسب المتحدث، فإن تجربة عدد من الدول الغربية تشير إلى أن التركيز المفرط على الحلول الأمنية وحدها لم يؤد دائما إلى نتائج مستدامة، وأن معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للتطرف كانت في كثير من الحالات أكثر فاعلية على المدى الطويل.

من جهته، أكد خبراء في القانون الجنائي أن أي إصلاح في هذا المجال يجب أن يستند إلى تشريعات واضحة تحدد صلاحيات الأجهزة الأمنية وتضع آليات للمساءلة والشفافية، معتبرين أن غياب هذه الآليات يفتح الباب أمام تجاوزات يصعب معالجتها لاحقا.

ويرى مراقبون أن النقاش الذي أثاره الوكيل العام السابق يأتي في وقت تشهد فيه عدد من الدول العربية مراجعات لاستراتيجيات مكافحة الإرهاب، في ظل تحديات أمنية جديدة وتغيرات في طبيعة التهديدات العابرة للحدود.

وختم المتحدث بالتأكيد على أن أي مراجعة لا تعني التراجع عن الأمن، وإنما تعني البحث عن توازن يضمن حماية المجتمع دون المساس بالحقوق والحريات العامة، وهو توازن وصفه بأنه التحدي الأكبر أمام صانعي القرار في المرحلة المقبلة.

أنشطة اعتماد من اعتماد الجهاز بدء لا كان ما اعتماد من مكافحة وكيل مساءلة في وكيل الإرهاب